INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

#أوقفوا_قرصنة_السفن_الآن

الوضع الإنساني في اليمن كارثي وهذه الحقيقة باتت معروفة عالمياً وباعتراف أممي إلا أن دول تحالف العدوان مازالت مستمرة على قتل ما تبقى من الشعب اليمني بكافة الطرق.

تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية تحذيرات الأمم المتحدة بشأن آثار قرار الولايات المتحدة الأميركية تصنيف جماعة أنصار الله، منظمة إرهابية أجنبية مما يقوض دخول المساعدات الإنسانية ويحد من نشاطات وكالات الإغاثة والأمم المتحدة. كما يجبر الشعب على اتباع سياسة تناسب تحالف العدوان لكسب قوت يومهم. ومن ناحية أخرى قد يتسبب هذا القرار بفصل عنصري بين أطياف الشعب اليمني فمنهم من سيلقى الدعم ومنهم من سيحرم منه.

من ناحية أخرى تستمر دول تحالف العدوان بقرصنة السفن المحملة بالوقود والغذاء ومنعها من الوصول إلى ميناء الحديدة دون وجود أسباب منطقية وعلى الرغم من حصول تلك السفن على الموافقة من الأمم المتحدة. احتجاز السفن جعل القطاع الصحي في اليمن يدق أولا ناقوس الخطر لنفاذ الوقود اللازم لتشغيل المعدات والأجهزة الصحية وبتالي وفات الآلاف ممن هم بحاجة إلى المنافس وغسيل الكلى وغيرها من الأمراض ومن ثم تليه بقية القطاعات المتضررة.

10 سفن نفطية بحمولة إجمالية تبلغ (296,001) طن من مادتي البنزين والديزل مازالت محتجزة حاليا منذ تسعة أشهر "291" يوم على الرغم من استكمال كل تلك السفن لكافة إجراءات الفحص والتدقيق عبر آلية بعثة التحقق والتفتيش في جيبوتي (UNVIM) وحصولها على التصاريح الأممية التي تؤكد مطابقة الحمولة للشروط المنصوص عليها في مفهوم عمليات آلية التحقق والتفتيش. موقف يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن الداعمة لاتفاق ستوكهولم والتي نصت على عدم إعاقة دخول سفن الوقود. إضافة لكونه إجراء تعسفي يُعرض حياة شعب كامل للموت جوعاً ومرضاً ويلحق اضرار مادية ومعنوية بهم، واخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم الفعلي كلياً او جزئياً.

أدت ازمة المشتقات النفطية إلى تداعيات خطيرة على كافة الأبعاد ومنها:

- ارتفاع تكلفة السلة الغذائية للازمة للبقاء على الحياة مما يهدد حياة ملايين اليمنين.

- ارتفاع في معدلات التضخم لانعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعار السلع والخدمات على المستوى الوطني.
- ارتفاع أسعار وأجور النفل
- توقف ضخ المياه للمنازل بسبب نفاذ الوقود الخاص بمحركات الضخ ومحطات الصرف الصحي وآبار المياه وحركة المعدات. وحوالي 55% من السكان لا يستطيعون الوصل إلى المياه الآمنة والاتجاه إلى مصادر المياه غير المحسنة. وقد ترتب على صعوبة إمكانية الحصول على المياه تفشي امراض متتالية كالكوليرا والدفتريا وكوفيد19.
- حوالي 150 مستشفى وهيئة حكومية و163 مستشفى خاص ستتوقف أعمالها (جزئياً أو كلياً)
- سيغلق حوالي 5000 مركز ومستوصف حكومي وخاص في جميع مناطق اليمن مما يحرم أكثر من 25 مليون مواطن من مراكز تقديم الخدمات الطبية.
- إغلاق محطات تعبئة الأوكسجين وهذا يعني توقف كل أقسام العناية لكل مستشفيات الجمهورية، مما سيهدد حياة كل الذين فيها أو يحتاجون إليها وفي مقدمتهم مصابي مرض كوفيد19.
- أقسام العمليات ولحضانات مهددة بالإغلاق مما يهدد حياة المواليد.
- تأثر عملية نقل المرضى عبر سيارات الإسعاف.
- إغلاق مراكز نقل الدم وأبحاثه وسينعدم الدم المأمون ومشتقاته عن مرضى التلاسيميا والجرحى والحروق وأمراض الكبد والعمليات وغيرهم.
- تهديد حياة أمثر من 3500 من مرضى الفشل الكلوي.

الشعب اليمني اليوم بحاجة إلى حمولة تلك السفن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد تفشي جائحة كوفيد 19 وانهيار المنظومة الصحية مما يستدعي تحرك فوري من قبل الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وفي مقدمتها المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة لإنقاذ القطاع الصحي وضمان الحق في الصحة لكافة المواطنين اليمنين.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدد دعواته للمجتمع الدولي والهيئات المعنية في الأمم المتحدة للقيام بإجراءات فورية لوقف القرصنة البحرية من قبل تحالف العدوان وضمان وصول السفن إلى ميناء الحديدة لتجنب الوضع الكارثي الذي سينتج جراء المماطلة في الاحتجاز. والضغط على دول تحالف العدوان للالتزام باتفاق ستوكهولم الذي يشدد في مجمله على ضرورة تسهيل وصول سفن الوقود والغذاء والدواء والمواد الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى ميناء الحديدة بسلاسة وبما يلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني.

ويؤكد المجلس الدولي على أن قرصنة السفن هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وليست مجرد انتهاك لقوانين ومبادئ الأمم المتحدة والأعراف الدولية فهي قتل متعمد وخارج نطاق القانون لشعب بأكمله وإصرار على ارتكاب أسوء كارثة إنسانية. كما يؤكد على أن التدابير القسرية التي تفرضها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية

لإخضـاع المواطنين إلى سـياسـتهم هو أيضـاً تهديد لحسـن الجوار والذي هو من أهم المبادئ الأسـاسـية التي تنظم العلاقات السـياسـية بين الدول المتجاورة، وأي إخلال بهذا المبدأ ينعكس سـلباً على اسـتقرار المنطقة كلها، وليس على علاقات الدولتين المتجاورتين فقط. وبهذا لا تتسبب السعودية فقط في الجرائم الإنسانية الحاصلة في اليمن بل تمتد أيضاً لتحدث توتر في المنطقة بأكملها وتهدد السلم والأمن الدوليين وتقوض من عملية السلام الذي تسعى إليه الأمم المتحدة.

جنيف 2020/01/213